

# سيرة الرعمو الرعمو

## مُتَدَمَّة

الحمد لله ، نحمده وحده ، ونستعين به وحده ، ونتوكل عليه وحده ، فهو سبحانه نعم المولى ونعم النصير ونعم الوكيل ، أرسل رسوله محمداً - صلى الله عليه وعلى آله - بالأمن والأمان والسلامة والإسلام ، فصل الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

## وبعد

فإن بنى آدم كلما تقدمت بهم السنين تداخلت عليهم الأحداث والأقضية والمخترعات ، إذ هم في ركض مستمر وراء كل ما قد يظنونهم يقدم لهم الرفاهية ويجلب لهم السعادة ، ويوفر لهم الطمأنينة والأمان فى حاضرهم ومستقبلهم ، وكلما زاد الركض زاد النشاط ، وكلما زاد النشاط زادت المخاطر ، حتى قيل إننا نمشى فوق قشرة رقيقة من طبقات الأمان ، وكلما زادت المخاطر زاد الخوف والهلع والرعب ، فبحثوا عن أمانهم وظنوه فى غير إيمانهم ، فأنشئوا عقوداً ربما تحميهم من غدارات الزمان وعوائل الأيام ، ومن هذه العقود ما اصطلح على تسميته " بعقد التأمين " الذى أنشأ فى بلاد غير المسلمين ، ثم وصل إلى المسلمين وأدخل فى شتى مجالاتهم ، فقام علماء أفاضل ببحث أمره ، وإظهار شأنه من حيث حله وحرامه ، وكثرت الدراسات حوله ، وها نحن ندلى بدلونا فيه ، لعنا نبسط ما قد صعب ، أو نجمع ما عساه قد فرق ، فيكون ذلك عوناً لطالب العالم ، عله يتعلم فيعلم ، ويتسلح

فیدافع، وضوءاً للمسلمین ینیر لهم الطريق فیعلمون أن لفقہهم فی کل ما یدور حولهم أو یلقى علیهم أو یرتد لهم حکمة ورأى .

وقد تطلب هذا أن نقسم الدراسة حوله إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما المقدمة : فلبیان أهمية الموضوع وخطته .

وأما التمهيد : فلبیان كيف نشأ التأمین ووصل إلى بلاد المسلمین .

وأما الفصل الأول : فلبیان ماهية التأمین وأنواعه .

وأما الفصل الثاني : فلبیان حکم عقود التأمین .

وأما الفصل الثالث : فلبیان التأمین الإسلامی .

وأما الخاتمة : فلأهم نتائج الدراسة .

والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وصلی الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه

وسلم تسليماً كثيراً .

د . عبد الحكيم عثمان

التمهيد

كيف نشأ التأمين، وكيف وصل إلى بلاد المسلمين

وبه مطلبان :

المطلب الأول : كيف نشأ التأمين

المطلب الثاني : كيفية وصول التأمين إلى بلاد المسلمين



## المطلب الأول

### كيف نشأ التأمين

يكاد يتلاشى متى بدأ التأمين كفكرة ، إذ تدور حول ذلك أقاويل كثيرة ، البعض يرجعها إلى قدماء المصريين ويؤرخ لها بعهد سيدنا يوسف - عليه السلام - وما فعله في محاصيل المصريين كما حكاه القرآن العظيم ، إذ كان في فعله مبدأ التأمين ، لكن المؤكد والمؤرخ والمتفق عليه أنه مع بداية ظهور الدولة الحديثة ، وقيام الثورة الصناعية بدأ التأمين كعقد حقيقي ، والذي أخذ يتطور شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ما وصل إليه اليوم<sup>(١)</sup> ، وإن كانت له مراحل سابقة قبل ذلك ، وهي على النحو التالي :

#### المرحلة الأولى :

بدأ التأمين فيها كفكرة تعاونية بين تجار مدينة البندقية "بإيطاليا" عندما تعاونوا على دفع أخطار البحار على السفن والبضائع أولاً ، ثم على الأنفس متأخراً ، وكانوا هم المؤمنين والمستفيدين من المبالغ المدفوعة ، فظهر ما يعرف باسم بوالص التأمين ، التي كان صاحب البضاعة يدفع بموجبها قسطاً معيناً على أنه في حالة

١- انظر : التأمين من الوجهة القانونية والشرعية ، للدكتور برهام محمد عطا الله ص ١١ ، وانظر التأمين عن الالتزام بالتعويض دراسة مقارنة للدكتور/ حسنى محمود عبد الدايم بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بتقنها الأشراف ص ٩٩٠ العدد الثانى ، الجزء الثانى .

تلف البضائع يقبض مبلغاً محدداً<sup>(١)</sup>، فكان التأمين فى تلك المرحلة تأميناً تعاونياً فقط .

## المرحلة الثانية :

وفى هذه المرحلة استغل بعض تجار اليهود تلك الفكرة فحولوها إلى فكرة تجارية مريحة فأنشئوا عقداً يشبه عقد التأمين سمي " بعقد القرض على السفينة " وكان أولاً يعنى بشأن التأمين على البضائع المحملة عليها فقط ، ثم تطور وأصبحت عناصر هذا العقد تشبه فى بعضها عناصر عقد التأمين المعروف فى وقتنا الحاضر ، فكان يتم بمقتضاه أن يأخذ مالك السفينة ، أو مالك الأموال المحمولة عليها والمنقولة بها ، من أحد مقرضى النقود " المرابين " مبلغاً يوازى قيمة هذه السفينة أو البضاعة المحملة عليها ، على أن يرد هذه النقود مع فائدة كبيرة قد تزيد على سعر فائدة النقود التى يأخذها من غيره ، إذا وصلت السفينة إلى وجهتها سالمة ، أما إذا غرقت السفينة ، أو نهبتم أو سلبت الأموال التى كانت عليها ، فلا يرد المقرض من هذه النقود شيئاً.

إلا أن هذا العقد لم يسلم من نقد الكنيسة له آنذاك ، فاصدر البابا " جريجور التاسع " مرسوماً باباويماً سنة ١٢٣٤م يندد بهذا العقد لما ينطوى عليه من فوائد محرمة ، ومقامرة خطيرة وغير محسوبة ، فأدى ذلك إلى تعديل بنوده ، وأصبح العقد يقوم على أن يدفع صاحب السفينة مبلغاً من المال للمرابي فى مقابل أن يأخذ

١- انظر : التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها ص ٢٤ لأبى الفضل هانى الحيدى المالكي ، طبعة دار العصماء ، ودراسة شرعية لأهم العقود المالية المستخدمة للدكتور / محمد مصطفى أبوه الشنتيطى ج ٢ ص ٦٤٢ .

قيمة السفينة أو البضاعة إن حصل لها خسارة أو هلاك ، وينتهي العقد بوصول السفينة إلى بر الأمان ، ولا يسترد صاحب السفينة ما دفعه للمرابي ، وقد دل على هذا العمل تلك العقود التي وجدت مع " فرانسيسكو دي ماركو " المولود في مدينة " براتو " التي تقع على بعد عدة أميال في شمال " فلورنسا " وكان هذا التاجر يحتفظ بملفاته وأوراقه التجارية ، وقد وجد بين أوراقه ما يقرب من أربعمئة وثيقة تأمين ، كما وجد بين خطاباته خطاب موجه إلى أحد مندوبيه يطالبه فيه بعدم ترك البضائع المنقولة بالبحر بدون تأمين أبداً<sup>(١)</sup> .

وكان أول نظام قانوني معروف للتأمين البحري هو ما يعرف باسم أوامر برشلونة وقد صدر عام ١٤٣٥ م ، واستمر ذلك إلى أن أصدرت الملكة اليزابيث سنة ١٦٠١ م أوامر ملكية فنظمت هذا النوع من التأمين .

### المرحلة الثالثة :

وفي هذه المرحلة ظهر التأمين بصورة أكبر مما سبق ، فعَمَّ البحر والبر ، وذلك عندما قام حريق هائل في مدينة " لندن " البريطانية سنة ١٦٦٦ م ، استمر أربعة أيام متتالية ، والتهم أكثر من ٨٥٪ من مباني العاصمة البريطانية بلغت ثلاثة عشر ألف منزل وكنيسة ، فدفع ذلك إلى التفكير في إدخال فكرة التأمين البحرية التي تمارس على السفن والبضائع إلى التأمين ضد الحرائق ، واستغل الناس تلك الفكرة

١- انظر : التأمين من الوجهة القانونية والشرعية ، ص ١١ ، وأحكام عقد التأمين البحري للدكتور/ محمد على عثمان الفتى ص ٦ طبعة سنة ١٩٩٠ م ، ودراسة شرعية لأهم العقود المالية ج ٢ ص ٤٦٢ .

فانتشرت فى بريطانيا ومنها إلى أوروبا كلها ، وكان ذلك بداية فكرة التأمين من الأضرار التى قد تصيب الممتلكات .

وظهر فى هذه المرحلة التأمين على الحياة ، إلا أنه كان فى بدايته مرفوضاً ، وعد عملاً منافياً للأخلاق ، فقد أصدر " لويس الرابع عشر" فى فرنسا قراراً بمنعه عام ١٦٨١ م ، وكذلك لم يقره آنذاك الفقهاء الفرنسيون مثل " بوتيهه " وغيره<sup>(١)</sup>.

### المرحلة الرابعة :

وفىها انتشرت أنواع كثيرة من التأمين ، وهذه المرحلة تبدأ بقيام الثورة الصناعية ، وقيام المذاهب العقلانية العلمانية والمتحررة من سلطان الكنيسة ومن فكرة الدين ، إذ كانت الكنيسة تعترض على قيام فكرة التأمين على الحياة ، فتأكد هذا النوع من التأمين فى هذا الوقت . ثم ظهر نوع آخر يواكب الثورة الصناعية وكثرة استخدام الآلات ، ألا وهو التأمين من المسؤولية ، أو ما أسماه البعض بالتأمين من الالتزام بالتعويض<sup>(٢)</sup> ، وكان ذلك فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى وصل الأمر إلى جعل التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات تأميناً إجبارياً<sup>(٣)</sup>.

١- انظر : أحكام الضمان " التأمين " فى القانون اللبنانى ص ٢١ ، ٢٣ للدكتور حسن فرج ، الدار الجامعية طبعة سنة ١٩٩١ م .

٢- انظر : التأمين من الالتزام بالتعويض د. حسنى عبد الدايم ص ٣٩٣

٣- انظر : أحكام التأمين دراسة فى القانون والنضاء والمقارنين للدكتور/ أحمد شرف الدين ص ١١٧ ط الثالثة سنة ١٩٩١ م ، وانظر : التأمين للشيخ على الخفيف ص ٣٤ ، طبعة مجلة الأزهر هدية المحرم سنة ١٤١٧ هـ .

## المرحلة الخامسة :

وفى هذه المرحلة وهى تبدأ فى القرن العشرين ، توسع التعامل بعقد التأمین ، فشمّل أنواعاً كثيرة ، فالتأمین من السرقة ، والتأمین ضد الإصابات البدنية ، والتأمین من العجز والمرض والشيخوخة ، والتأمین ضد الحروب ، والتأمین الجوى ، والتأمین من مسئولية مزاولة المهنة كمسئولية الطبيب الجراح .. وغيره ، وكتأمین مسئولية الأشخاص المكلفين برقابة الغير ، وتأمین مسئولية المتبوع عن أعمال التابع ، وتأمین الدين " تأمین الأغنان " .

والتأمین من تلف المزروعات ، والتأمین من موت المواشى ، وتأمین المحاصيل ، وتأمین البترول ، بل تعدى التأمین كونه قاصراً على المخاطر والحوادث فأصبح يدخل فى المباح والمسرّات ، فأصبح هناك تأمین للزواج ، وتأمین لإنجاب الأولاد .. وغيرها ، حتى أصبح التأمین يكاد يكون مرتبطاً بالحياة اليومية للأفراد والمجتمعات.

وأصبح التأمین يمارس على مستوى الدول والحكومات ، حيث أنشأ نظام التأمین الاجتماعى ، الذى بمقتضاه تقتطع الحكومة جزءاً من راتب الموظفين والعمال لديها لتأمين لهم حال وفاتهم وحال عجزهم ومرضهم ، وكذلك فرضت على أصحاب العمل تأمين عمالهم ضد إصابات العمل والمرض والشيخوخة .

يقول الشيخ على الخفيف " وعلى الجملة – فإن هذا العقد قد عظم شأنه ، وتدخل فى جميع مرافق الحياة ، ومعظم مناحيها ومسالكها ، بل قد امتد ظله إلى

ما بعد وفاة صاحبه إذ اتخذ سبيلاً إلى تأمينه على رفاهية أولاده وأسرتة وتوفير وسائل عيشهم بعد وفاته (١).

وأصدرت الدول الأوروبية قوانين تنظم عملية التأمين ومن أشهر تلك القوانين ذلك الذى صدر فى سويسرا فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨م يعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٠م ، وفى ألمانيا صدر القانون فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨م ، وفى فرنسا صدر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠م .

وكل اتساع مرتبط بالقلق الدائم الذى ينتاب الناس حول مستقبلهم حتى وصل إلى حد التأمين على احتفاظ السياسيين بمراكزهم السياسية ، والمغنيين على حناجرهم الذهبية ، واللاعبين على أرجلهم ، والنساء على مفاتنهن ، حتى وصل الأمر على التأمين على أيام الأجازة والعطلات .. إلى غير ذلك من أنواع السفه الرخيص (٢). وهكذا يظهر لنا جلياً أن التأمين وإن كان قد بدأ تعاونياً فى صورته الأولى ، كما فعل تجار البندقية ، فما لبث أن انقلب تجارياً استغلالياً احتكارياً ، وليس خافياً أن كبرى شركات التأمين تخضع لسيطرة يهودية خالصة ، وما كان شأنه كذلك فإنه يستبعد أن يكون من باب التعاون والتكافل فى شئ ، وإنما هو الجشع والاستغلال والاحتكار (٣).

١- انظر : التأمين لفضيلة الشيخ على الخفيف ص ١٣

٢- انظر : التأمين أنواعه المعاصرة ص ٢٤

٣- انظر : نظام التأمين وموقف الشريعة منه ص ١٥ ، ١٧ للشيخ فيصل مولوى ط دار الرشد الإسلامية ط سنة ١٤٠٨هـ ، ونظام التأمين حقيقته والرأى الشرعى فيه ص ٧٤ ، ٧٥ للأستاذ الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء طبعة مؤسسة الرسالة .

## المطلب الثاني

### كيفية وصول التأمين إلى بلاد المسلمين

لم يوجد للتأمين - بمعناه الحالي - في بلاد المسلمين أصل يعتمد عليه من كلام الفقهاء القدامى ، بل لم يوجد في كتبهم ما يدل على اطلاعهم عليه ، أو بحث أمره عندهم ، كما هي عاداتهم في بحث كل ما كان يدور في مجتمعهم .

ثم ظهرت صورة للتأمين في أحد كتب فقهاء الحنفية ألا وهو الشيخ المشهور " بابن عابدين " <sup>(١)</sup> ، ثم ظهرت فتوى للشيخ محمد عبده الذي كان مفتياً للديار المصرية آنذاك ، ولم تكن موجهة له بشأن التأمين ولكن أخذها بتلك الصفة أناس مغرضون، ثم تطور الأمر في دراسته بعد ذلك ، إلى أن وصل إلى ما نحن بصده الآن . وسوف نقوم بعرض كلام العلامة ابن عابدين كمرحلة أولى ، ثم كلام الشيخ الإمام محمد عبده كمرحلة ثانية ، ثم كلام المعاصرين كمرحلة ثالثة على النحو الآتي :-

#### المرحلة الأولى :-

##### مرحلة العلامة ابن عابدين :

في القرن الثالث عشر الهجري اتصل التجار غير المسلمين ببلاد المسلمين حيث كانت النهضة الصناعية عند غير المسلمين قد بدأت وعلا أمرها ، فكانوا

١- ابن عابدين : هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي ، وهو الفقيه الحنفي المجتهد المولود والمتوفى بدمشق ، وكتابه المسمى " برد المختار على الدر المختار " شاهد بعقريته وعلمه ويعرف بحاشية ابن عابدين ، وله أيضاً رسائل مسماة باسمه وغير ذلك من المؤلفات ، توفي عام ١٢٥٢م ، انظر طبقات الحنفية .

يدخلون إلى بلاد المسلمين ليتاجروا ببضاعتهم عندنا ، وكانوا يتعاملون بالتأمين عندهم ، فأرادوا التأمين على بضاعتهم عند وصولها إلى بلاد المسلمين بواسطة وكلاء تجاريين لهم ، سواء كانوا من المسلمين المستوردين لبضائع غير المسلمين أو من أولئك الأجانب المقيمين في بلادنا ، فدخلت صورة عقد التأمين البحري إلى بلادنا من هذا الطريق ، وسأل عنها الفقهاء ، فذكر ابن عابدين تلك الصورة وذكر فتواه فيها وأخذ يذكر الشبه المجيزة لهذا العقد ويرد عليها .

فقال في كتابه " رد المحتار على الدر المختار" عند كلامه على استئمان الحربي في فصل استئمان الكافر في " ج ٣ ص ٢٧٣" طبعة الحلبي سنة ١٣٢٧هـ فقال ما نصه : " لا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن <sup>(١)</sup> إلا ما يحل من العقود مع المسلمين .

ولا يجوز أن يؤخذ منه شيء لا يلزمه وإن جرت العادة به ، كالذي يؤخذ من زوار بيت المقدس كما قدمناه في باب العاشر عن الخير الرملي ، وسيأتي في الجزية ، ومما قررناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا : وهو أنه جرت العادة أن التجار إذا استأجروا مركباً من حربي <sup>(٢)</sup> يدفعون له أجرته ، ويدفعون أيضاً مالاً معلوماً لرجل حربي مقيم في بلاده يسمى ذلك المال "سوكرة" <sup>(٣)</sup> على أنه

١- المستأمن : هو غير المسلم الذي يدخل دار المسلمين بمقتضى عقد الأمان معه ، انظر رسالتنا " أحكام التعامل مع غير المسلمين والاستعانة بهم في الفقه الإسلامي" ص ٧٦ موجودة بمكتبات كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر .

٢- الحربي : هو غير المسلم الذي يقطن دار الحرب وليس بين داره ودار المسلمين عهد أو صلح ، انظر المرجع السابق ص ٨٠ .

٣- لفظ السوكرة : استعمل في بلاد غير المسلمين للدلالة على عقد التأمين ، وهو يأتي من اللفظ الفرنسي "Securite" وينطق عربياً "سيكورتيه" ومعناه الأمان ، ويأتي من اللفظ الإنجليزي "Security" وينطق عربياً "سيكورتى" ومعناه التأمين أو الأمن ، انظر: التأمين للزرقاء ص ٢١ ، والتأمين بين الحل والتحرير للدكتور / عيسى عبده ص ٩٥ .

مهما هلك من المال الذى فى المركب بحرق أو بغرق أو نهب أو غير ذلك ، فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن فى دارنا يقيم فى بلاد السواحل الإسلامية بإذن السلطان يقبض من التجار مال " السوكرة " وإذا هلك من مالهم شئ فى البحر يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً – ثم قال – والذى يظهر لى أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام ما لا يلزم ، فإن قلت: إن المودع إذا أخذ أجره على الوديعة يضمنها إذا هلكت ، قلت: (١) مسألتنا ليست من هذا القبيل ، لأن المال ليس فى يد صاحب " السوكرة " بل فى يد صاحب المركب ، وإن كان صاحب " السوكرة " هو صاحب المركب ، يكون أجيراً مشتركاً قد أخذ أجره على الحفظ وعلى الحمل ، وكل من المودع والأجير المشترك لا يضمن ما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق ونحو ذلك .

فإن قلت : سيأتى فى باب كفالة الرجلين : إذا قال شخص لأخر : اسلك هذا الطريق فإنه آمن ، فسلكه ، وأخذ ماله لم يضمن ، ولو قال له : إن كان مخوفاً وأخذ مالك فأنا ضامن ضمن ، وعلله الشارح هناك بأنه ضمان الغار صفة السلامة للمغرور نصاً ، أ هـ . أى بخلاف الأولى فإنه لم ينص على الضمان بقوله فأنا ضامن ، فى جامع الفصولين : الأصل أن المغرور إنما يرجع على الغار لو حصل الغرور فى ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للمغرور ، فصار كقول الطحان لرب البئر: اجعله فى الدلو فجعله فيه فذهب من ثقب الدلو إلى الماء ، وكان الطحان عالماً به ضمن ، إذ غره فى ضمن العقد ، وهو يقتضى السلامة – قلت لا بد فى مسألة

١- انظر : التأمین لفضيلة الشيخ على الخفيف ص ١٣

التغیر من أن يكون الغار عالماً بالخطر، كما تدل عليه مسألة الطحان المذكورة ، وأن يكون المغرور غير عالم ، إذ لا شك أن رب البئر لو كان عالماً بثقب الدلو يكون هو المضيع لماله باختياريه ، ولفظ المغرور ينبئ عن ذلك لغة – ولا شك أن صاحب "السوكرة" لا يقصد تغير التجار ، ولا يعلم بحصول الغرق هل يكون أم لا ؟ وأما الخطر من اللصوص والقطاع فهو معلوم له وللتجار لأنهم لا يعطون مال "السوكرة" إلا عند شدة الخوف طمعاً في أخذ بدل الهالك ، فلم تكن مسألتنا من هذا القبيل أيضاً<sup>(١)</sup>.

من هذا النص يظهر لنا جلياً أن ابن عابدين قد أفتى بعدم جواز التأمين بصورته التي كثر السؤال عنها في زمانه ، وعلل بفتواه بعدة أمور هي :

١ – أنه فيه التزام ما لا يلزم .

٢ – أنه بخلاف الوديعة بأجر .

٣ – أنه يختلف عن التغير في الكفالة .

وقد حاول البعض التقليل من شأن تلك الفتوى ، أو محاولة حصرها في بعض أنواع التأمين ، إلا أنها ذلك مردود عليه ، وسوف نبينه بالتفصيل عند ذكر الحكم لعقد التأمين .

١- انظر : رد المحتار على الدر المختار ج ٣ ص ٢٧٣ طبعة الحلبي سنة ١٣٢٧ هـ وكذلك الطبعة العثمانية ج ٣ ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وكذلك الطبعة الأميرية ج ٣ ص ٢٤٩

## المرحلة الثانية :

### مرحلة الشيخ الإمام محمد عبده :

كانت هذه المرحلة في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري ، وبداية القرن العشرين الميلادي ، والجو العام لهذه الفترة يدل على أنه لم يكن للمسلمين في أمرهم شيء ، بل كانوا مجرد منقادين لأوامر المستعمرين في كل شيء ، ولذلك فقد انتشر التأمين في تلك الفترة انتشاراً واسعاً ، وحاول بعض الدخلاء في مستهل هذه الفترة تضليل المسلمين ، ليتوصل بخبثه ودهائه إلى حل تلك المعادلة ، فبلغ بهم المكر السئ درجة أدت بهم إلى ما يمكن أن يسمى " تزيف أقوال العلماء وتحريفها " كما حدث لفتوى المرحوم الشيخ محمد عبده <sup>(١)</sup> . والفتوى هي : في شهر صفر عام ١٣٢١ هـ ، الموافق شهر أبريل عام ١٩٠٣ م أصدر المرحوم الشيخ محمد عبده فتوى بناءً على طلب المدعو : " الخواجة هورسيل " <sup>(٢)</sup> .

## السؤال:

يقول : سأل " جناب المسيو هورسيل " في رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة - شركة مثلاً - على أن يدفع لهم مالاً من ماله الخاص ، على أقساط معينة ليعملوا فيها بالتجارة ، واشترط عليهم أنه إذا قام بما ذكر ، وانتهى أمد الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال ، وكان حياً فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح ، وإذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو

١- انظر : التعامل التجاري في ميزان الشريعة للأستاذ الدكتور / يوسف قاسم ص ٢٨٣ الطبعة الثانية سنة ١٤١٢ هـ /

١٩٩٢ م .

٢- كان هذا المدعو هورسيل يعمل وكيلاً لإحدى شركات التأمين الأجنبية في مصر

لمن له حق الولاية فى ماله أن يأخذوا المبلغ المتعلق بمورثهم مع الأرباح ... فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائزاً شرعاً؟ .. نرجو التكرم بالإفادة .

## الإجابة :

أجاب الشيخ محمد عبده على هذا السؤال فقال :

" لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة " على الصفة المذكورة كان ذلك جائزاً شرعاً ، ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقساط والعمل فى المال وحصول الربح أن يأخذ - لو كان حياً - ما يكون له من المال مع ما يخصه فى الربح ، وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته ، أو من له ولاية التصرف فى ماله بعد موته - أن يأخذ ما يكون له من المال ، مع ما أنتجه من الربح " .

والله أعلم .

## الملاحظات الواردة على الفتوى

أولاً : إن السؤال الذي وجه إلى الشيخ قد صيغ بعناية فائقة بحيث لا يظهر أن المقصد منه هو التأمين مطلقاً ، ولكن ذكر فيه أن المال المدفوع كان فى صورة أقساط .

ثانياً : إن السؤال لم يعرض لأى عنصر من العناصر الأساسية للتأمين من حيث المغامرة والمخاطرة التى يحتويها عقد التأمين ، ولا من حيث الربح والخسارة المترتبتين عليهما .

ثالثاً : إن السؤال قد احتوى على إيهام مقصود ، وتلويح بما يشبه المضاربة الشرعية، وقد أجاب الشيخ على ذلك بسلامة نية بما يفيد الإباحة الشرعية للمضاربة أو القراض المعروف فى الفقه الإسلامى (١) .

١- يعلق الشيخ عبد الرحمن تاج على السؤال والجواب فيقول " المفتى لا يسعه إلا أن يجيب عما يعرض عليه من سؤال ، فليس عليه ذنب ولا تبعة إذا كانت فتواه تستخدم فى غير ما وضعت له إلا إذا علم بذلك بعد وقوعه فلم ينكره، أو كان يعلم من قبل بأن فتواه الصريحة فى تجويز شركة المضاربة والقراض ستخذ ذريعة للترويج لشركات التأمين .. إذ من الواجب على المفتى فى مثل هذه الحالة أن يسد طريق الفساد على من يريد ، فبين فى نص فتواه الحكم الشرعى فى الموضوع الذى يظن احتمال استخدام فتواه فيه ، كموضوع التأمين فى حالتنا هذه ، حتى وإن لم يرد ما يدل على ذلك صراحة فى نص السؤال ، وكل ذلك من قبيل التحرز الذى كان ينبغى للإمام محمد عبده أن يحرص عليه وهو بسبيل الإجابة على سؤال ظاهر الالتواء بحكم النص المقدم إليه .. بالحكم على الشخص الذى تقدم بالسؤال إذا كان معلوماً إنه يشتغل بالتأمين " انظر التأمين الأصيل والبديل ص ٣١ ، ٣٢ للأستاذ عيسى عبده طبعة دار البحوث العلمية طبعة سنة ١٣٩٢هـ .

## استغلال تلك الفتوى

### من قبل شركات التأمين

١. لقد أخذ أصحاب شركات التأمين هذه الفتوى وروجوا لها أشد ما يكون الترويج والدعاية على أنها تجيز التعامل بالتأمين ، حيث طبعت بحروف دقيقة ، وأحيطت بالأختام ومن حولها إطار ثمين ، ومن فوقها زجاج أو بلاستيك شفاف ، ثم إن الإطار بمشتملاته يشهر في المكاتب الرئيسية من خلف بائع التأمين ، وهو من يقال له الوكيل أو المفتش ، وكثيراً ما تعد الفتوى في حجم أصغر ليصحبه البائع في محفظة أوراقه ، ويلوح به لمن ارتاب أو لمن يتساءل<sup>(١)</sup>.
٢. لقد توفي الإمام محمد عبده بعد هذه الفتوى بعامين فقط إذا توفي في عام ١٩٠٥م وبعد مرور ستة وعشرين عاماً عليها ، أى في حوالي عام ١٣٤٧ هـ الموافق ١٩٢٩م ، خفت ضوئها ، وانطفأ بريقها فعاد أصحاب شركات التأمين ليظهروها من جديد ، فتقدم المدعو " جورج فوشيه " <sup>(٢)</sup> يطلب صورة من فتوى الشيخ محمد عبده فأجيب إلى طلبه وكان المفتى آنذاك هو فضيلة المرحوم الشيخ / عبد المجيد سليم ، وقد استخرجت دون علمه لأن ذلك عملاً إدارياً لا يتدخل فيه العلماء .
٣. لعل السرفى ذيوع تلك الفتوى ، وانتشار أمرها وطلب إظهارها ثانية ، يعود إلى عدم وجود مستند آخر لأصحاب شركات التأمين يدعم موقفهم ، خصوصاً وأنه

١- انظر : التأمين الأصيل والبديل للأستاذ عيسى عبده ص ٢٥ ، ٢٦ طبعة دار البحوث العلمية .

٢- كان جورج فوشيه يعمل وكيلاً أيضاً لإحدى شركات التأمين على الحياة .

قد صدرت بعدها ثلاث فتاوى كلها تحرم التعامل مع شركات التأمين التجارية وكلها صادرة عن دار الإفتاء المصرية وهى :

**الفتوى الأولى :** صدرت فى سنة ١٣٢٨هـ الموافق ١٩١٠م وكان السؤال فيها موجهاً إلى فضيلة المرحوم الشيخ بكر الصدى، وكان السؤال يدور على التأمين على الحياة . فأجاب فضيلته ، وكان وقتها مفتياً للديار المصرية بعدم مشروعية التأمين على الحياة .

**الفتوى الثانية :** وقد صدرت بناءً على طلب إحدى الجهات فى خارج مصر، وهم بعض المقيمين بالأناضول بولاية سالونيك العثمانية التركية الآن ، وكان السؤال فيها موجهاً إلى المرحوم الشيخ / محمد بخيت المطيعى وكانت فى حوالى سنة ١٩١٩ م ، وكان هو مفتياً للديار المصرية آنذاك ، وقد أفتى فيها بعدم حل التأمين ن وكانت له فتوى أخرى بعدم مشروعية التأمين ضد الحريق صدرت فى ١٣/٤/١٣٣٧م .

**الفتوى الثالثة :** صدرت فى سنة ١٩٢٥م وكان السؤال موجهاً بصيغة صريحة إلى المرحوم الشيخ عبد الرحمن محمود قراعة، وكان يومها مفتياً للديار المصرية وقد وجه له السؤال الآتى : هل يجوز لناظر الوقف أن يؤمن ضد الحريق ، سواء على العقارات الموقوفة أو غير الموقوفة .

**والجواب هو :** لا يجوز ذلك مطلقاً ، وعمل شركات التأمين فى هذا الخصوص

غير مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية.

٤. كل ذلك دعى شركات التأمين إلى شعورها بضعف موقفها وخيبت أملها فى الاستقرار والنماء فى بلاد المسلمين ، فما كان منهم إلا أن أسرعوا باستخراج فتوى الشيخ محمد عبده من جديد لعلها تعيد لهم الثقة ، مع أنها لا تتحدث عن التأمين ولا عن فكرته .

٥. العجب العجاب فى أمر هذه الفتوى أن القدر لم يمهل الشيخ محمد عبده ليرد بنفسه على تلك المغالطات التى انتزعوها من فتواه ، إلا أن الله يأبى إلا أن يبرأ الشيخ من هذا الفهم المغلوط ، فيثبت فضيلة المرحوم الشيخ / محمد أحمد فرج السنهورى فى بحث مقدم إلى مجمع البحوث الإسلامية ، أن الشيخ محمد عبده كان يرى عدم حل التأمين ، وأنه كان يعارض تلك الفكرة<sup>(١)</sup> .

## المرحلة الثالثة :

### مرحلة العلماء المعاصرين :

كما قلنا فى المرحلة السابقة فإنه قد صدرت ثلاث فتاوى واضحة وحقيقية فى عدم حل التعامل بعقود التأمين التجارية ، إلا أنه مع قوة الدفع الهائلة لانتشار شركات التأمين من قبل المستعمرين وعملائهم ، فقد انتشر التعامل بشركات التأمين فى البلاد الإسلامية ، وصدرت بها القوانين الوضعية ، لذلك فقد وجدنا من علماء المسلمين من يذهب ليحل بعض أنواع التأمين ، والبعض الآخر وقف مع من سبقه فى عدم حل تلك الشركات ، وهذا ما سوف نبينه بالتفصيل عند كلامنا على

١- بحث التأمينات المقدم إلى المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية والمنشور بمجلة مجمع البحوث الإسلامية ص ٩ إلى ١٤

حكم عقود التأمين، إلا أننا كسرنا تاريخى لمدى وصول الفكرة إلى عقل وفقه المسلمين نقول إنه فى عام ١٣٩٦ هـ، الموافق عام ١٩٧٦ م أصدر المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى الذى انعقد فى مكة المكرمة تلك التوصية التى تنص على :

" يوصى المؤتمر دول العالم الإسلامى كافة أن تستكمل كافة أعمالها التشريعية حتى تصير القوانين والنظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مبنية على أساس من مبادئ الإسلام وقيمه وشريعته " ويرى المؤتمر " أن التأمين التجارى الذى تمارسه شركات التأمين التجارية فى هذا العصر، لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التى تقتضى حله " .

ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة، وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغرر، يحق التعاون المنشود بالطريقة الشرعية بدلاً من التأمين التجارى " (١) .

ويقول فضيلة أستاذنا الدكتور يوسف قاسم " وهكذا جاءت هذه التوصية حاسمة، فقد قضت على كل محاولة من شأنها التسليم بالأمر الواقع، وخضوع المسلمين لأنظمة أجنبية غريبة عنهم، فُرضت عليهم، بالرغم من أن الشريعة لا تقرها " (٢) .

١- انظر : التوصية رقم " ٦ " من توصيات المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى المنعقد فى مكة المكرمة سنة ١٣٩٦ هـ، الموافق ١٩٧٦ م .

٢- انظر : التعامل التجارى فى ميزان الشريعة ص ٢٩٣ .